with the protected areas are not removed from economic activity completely and on the contrary are involved ever more in economy of regions. Among the types of nature management permitted on the protected areas, tourism is the most popular. However, considerable increase in the number of visitors on the protected areas leads to negative consequences: vegetation soil cover damaging, structure and composition of vegetation and water-physical properties of soil changing that results recreational digression of landscapes in general. Such direction of development of tourism on the protected areas is contradicting implementation of the key objective of natural complexes conservation, and the conflicts between conservation and recreational management appear.

The introduction of measures on tourist flow and recreation workload management might reduce the impact of recreation on the protected areas. Geoinformation systems (GIS) can be an analytical tool and the basis for decision-making management in regulation of development of tourist infrastructure and tourist activity on the protected areas.

Key words: *protected natural areas, recreational loads, tourism, GIS, coastal zone.*

REFERENCES

1. *Knyazeva S.V.* Bazovaya karta dlya aehrokosmicheskogo onitoringa lesov v nacionalnyh parkah na primere nacionalnogo parka «Kurshskaya kosa» [The basemap for aerospace monitoring of forests in national parks (the example of «Kurshskaya kosa» National Park)] – Vestn. Mosk. un-ta., Ser. geogr., 2005. № 3. Pp. 36–46. (In Russian).

2. *Larina T.G.* Prirodno-antropogennyj kompleks zakaznika «Bajdarskij» [Natural and man-made complex of reserve «Baydarsky»]. Simferopol: N. Oreanda (Publ.), 2008, 56 p. (In Russian).

УДК 796.5

الوضع السياحي وتأثيره على الساحل بالجزائر: حالة ساحل ولاية مستغانم

أ.د. محمد الشريف، ف. ز. *، قنصاب، ع. **
المدرسة العليا البحرية (الجزائر) *medcherif.fz@gmail.com*
**جامعة وهران (الجزائر)

المقدمة :

تعتبر المناطق الساحلية مناطق ذات دور كبير في المجال، فهي تتأثر به وتؤثر فيه في نفس الوقت، وذلك على حسب تدخل الإنسان عبر مختلف نشاطاته، وللسياحة حصة كبيرة في هذا المجال إذ يمكن القول بأن كل منطقة ساحلية هي منطقة سياحية لذا تنجم عن ذلك علاقة متبادلة، والساحل يمكن أن يتأثر ويؤثر في السياحة أيضا، وهو ما يحدد خصوصية السياحة الساحلية، ولكي تكون العلاقة بين السياحة والساحل علاقة مجدية ومتوازنة بدون تأثير سلبي لجانب على الآخر يجب الأخذ بعين الإعتبار الإستدامة أي السياحة الساحلية المستدامة. فالساحل بدوره منطقة جذب لمختلف الاحتياجات والأنشطة الإقتصادية حيث نجد الموانئ والمصانع والفلاحة (فالأراضي الساحلية هي أراضي خصبة عموما مثل ما هو الحال بولاية مستغانم) والسكان والتوسعات العمرانية والسياحة لذا وجب دراسة السياحة الساحلية مع الأخذ بعين الاعتبار كل هذه الشبكة الاقتصادية. بصفة عامة، و"الجزائر لم تعطي أهمية للسياحة الساحلية لأنها لم تتمتع بالثقافة الساحلية" [محمد الشريف، ف. ز.، 2004 ص.5].

نحن بصدد دراسة السياحة الساحلية في إطار التهيئة العمرانية التي تولي إلى الدولة توجيه العمليات المنجزة على مستوى هذه المناطق اعتمادا على توجيهات مخططات التهيئة لتفادي النمو الفوضوي للهياكل الساحلية، فالتهيئة السياحية إذن هي مجموعة التوجيهات القانونية والتقنية التي تهدف إلى تدعيم المجالات المؤهلة سياحيا ببرمجة منشآت قاعدية سياحية جديدة، إضافة إلى تطوير صيانة الهياكل السياحية القديمة دون إهمال التوازن البيئي في هذه المناطق الإستراتيجية. على المستوى المنهجي سوف نعتمد النهج التحليلي والنظامي : فالسياحة المستدامة تشير إلى رؤية شاملة ما بين مختلف المعطيات التالية. وتقع ولاية مستغانم بشمال غرب الجزائر (خريطة 1)، ويمتد ساحلها على 124 كم متكونا من 10 بلديات ساحلية و 32 شاطئا.

1. نظرة حول السياحة الساحلية بالجزائر:

هناك خلط في الجزائر بين مفهومي توافد المصطافين إلى الشواطئ وتوافد السياح إلى المناطق الساحلية، فهما مفهومان مختلفان بما أن المردود الإقتصادي لسائح مقيم في الفنادق يعتبر عموما أكثر أهمية بالنسبة للبلدية الساحلية المعينة من الذين يصطافون بشكل يومي على الشواطئ. كما أنه من المهم التمييز أيضا بين النمو السياحي وتنمية السياحة فهذان التصوران يخلط

بينهما الكثير من مسيري للنشاطات السياحية. فتطور السياحة يتجلى في عدد السياح الوافدين والمقيمين ... إلخ ولا يعتبر مؤشرا للنمو الاقتصادي كما أنه يؤثر تأثيرا مباشرا على الموارد الساحلية. أما التنمية السياحية فتقاس بزيادة الدخل وعدد فرص العمل المتاحة للسكان المحليين، والعمل على تنظيم الإقليم والتوظيف المحكم لهذه الكفاءات المحلية مع استفادة البيئة منها باعتماد تخطيط لتنمية سياحية محكمة مع مراعاة القدرة الإستقبالية لهذه المنطقة أو الإقليم.

وتشير المؤشرات السياحية بالجزائر إلى أن السياحة الأهم أو التي لها أولوية كبيرة هي السياحة الساحلية وذلك لعدد المشاريع المنجزة على الشريط الساحلي الذي يمثل 5% من المساحة الكلية للجزائر إذ قامت الدولة "بإنشاء مركبات سياحية على الساحل بعد الاستقلال" [كوت 1983، ص 133]., ويشكل هذا التوجه ضغطا كبيرا على المجال الساحلي بما في ذلك الموارد الحية التي تتوفر بهذا الإقليم. ورغم غياب المعطيات الإحصائية الدقيقة فيما يخص توافد السياح نحو المناطق الساحلية إلا أنه معروف من خلال بعض المتعاملين الاقتصاديين والهيئات المحلية أن النشاطات السياحية الساحلية في تزايد مستمر وخصوصا منذ نهاية التسعينات وحتى الآن وذلك راجع لتحسن الظروف الأمنية، كما عرفت مدينة مستغانم توسعات عمرانية كبيرة خاصة بمنطقة صلامندر، وبعد التحقق من طبيعة هذه الوحدات السكنية ومن يشغلها تبين لنا أن جل المشترين هم مهاجرون يعملون بأوروبا أو هم من ولايات أخرى وغرضهم الحصول على مساكن للإصطياف.

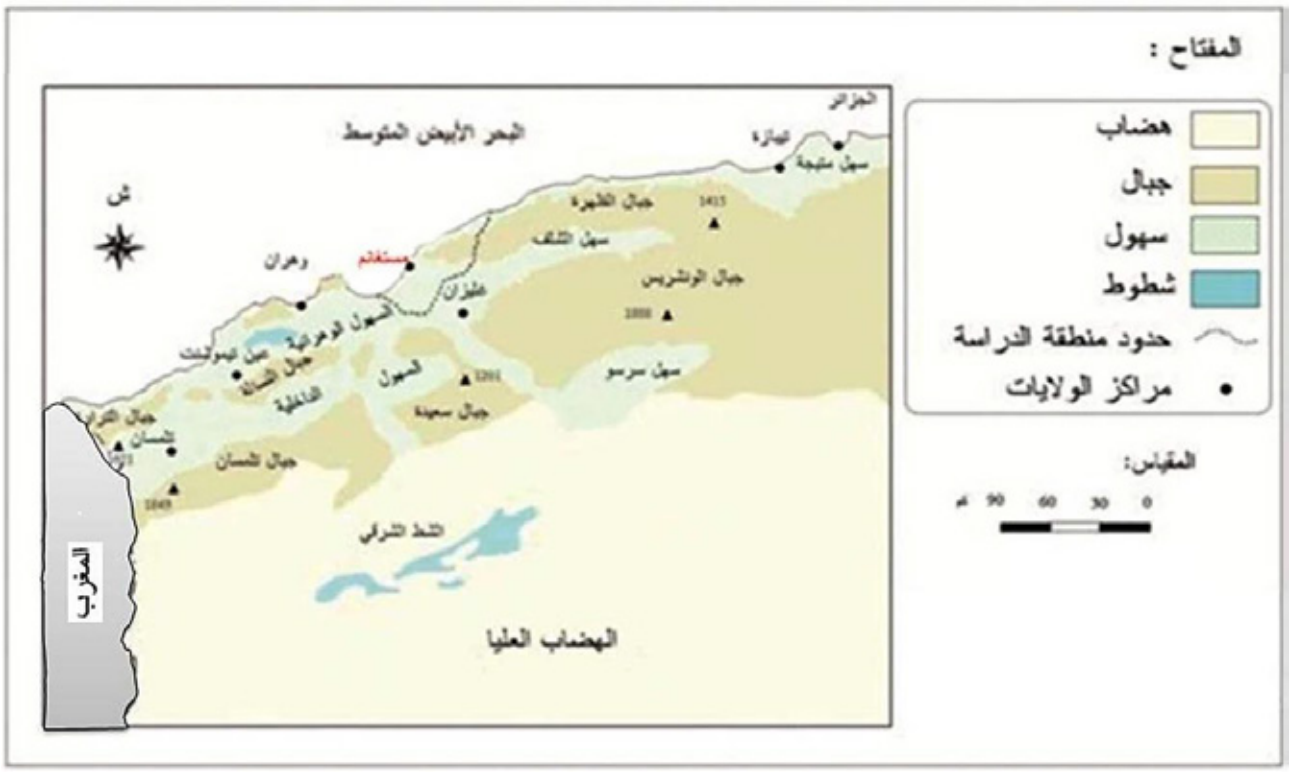

خريطة 1 : موقع ولاية مستغانم من تضاريس غرب البلاد

2. بوادر التنمية السياحية:

إهتمت منظمة الأمم المتحدة بتنمية السياحة والمحافظة على المحيط ومن خلال مراجعة المخططات التي قامت بها الدولة لتنمية السياحة بالجزائر لاحظنا أن الدولة تفطنت وانتهجت طرقا وتوجيهات للمشاريع وحرصت على احترام التوصيات التي أقرتها الأمم المتحدة للبيئة عبر مخططاتها كإطار لا يمكن أن نخرج عليه في التخطيط والتنمية المستدامة بالمحافظة على طريقة إدماج المشاريع والأخذ بعين الاعتبار المحيط الإيكولوجي والمناطق الساحلية والبحث عن الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في نفس الوقت، وتتقارب هذه المعايير في حجم بعض المعطيات مثل المشاركة، التقسيم، الإدماج، المسؤولية، التعاون، التكوين، المتابعة والمراقبة واستخلصنا 10 نقاط ملائمة للتنمية:

1. التنمية السياحية المستدامة تتعلق بجزء كبير من الإستراتيجية الوطنية ومخططات التنمية السياحية المنشأة وطنيا ومحليا.
2. صناعة السياحة يجب أن تتقوى بتنمية طاقة الإيواء السياحي مع تحمل مسؤوليتها نحو البيئة ومراعاتها للمصادر الطبيعية واعتبارها المورد الأساسي لصناعتها.
3. إدماج السياحة في تسيير المناطق السياحية يضمن تنميتها بالعمل على احترام طاقات الإيواء للإقليم، والتداخلات مع النشاطات الساحلية الأخرى التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار.
4. التقييم البيئي يعطي توجيهات منظمة لأخذ الحيطة للتأثيرات الجانبية ودمج معايير إصلاحية في ما يخص التهيئة وذلك في مراحل الدراسة، والبناء والاستغلال.

5. يجب أن تعمل مؤسسات القطاع السياحي والمسؤولون الوطنيون والمحليون على وضع مقاييس للحد من التدهور البيئي وآثاره في مرحلة البناء.
6. اعتماد مقاييس تقنية للتسيير للحد من الآثار السلبية للسياحة الساحلية في مرحلة الاستغلال.
7. مراقبة المظاهر السلبية على البيئة والمجتمع ومتابعتها على المدى البعيد لتسهيل عملية التدخل وحلها بطريقة عقلانية.
8. توافق الهيئات المحلية على سياسة معينة لأهم العوامل الأساسية وذلك لضمان نجاح المشاريع السياحية الساحلية على المدى البعيد.
9. التنمية السياحية المستدامة تتطلب دعم الموارد البشرية (الإنسانية) والكفاءات المؤسساتية في كل القطاعات المعينة وعلى كل المستويات.
10. الحكومات والمنظمات العالمية والوطنية والصناعة والمنظمات غير الحكومية التي لها علاقة بالسياحة ملزمة بإنشاء تبادلات منهجية وتكنولوجية لفائدة سياحة مستدامة وخاصة للعناية بالبيئة.

3.تسيير متكامل للمناطق الساحلية والسياحة:

إن تسيير المناطق الساحلية ليس خاصا بالسياحة بل يمكن أن يتجاوزها ليشمل ميادين أخرى عديدة، وأصبح الاهتمام بالمناطق الساحلية كبيرا لما لها من دور في المحافظة على المحيط كون هذا الأخير مجال حساس جدا، إذ أقيمت مجالس عالمية مثل مؤتمر البحر الأبيض المتوسط حول تسيير المناطق الساحلية، وبما أن الجزائر تنتمي إلى حوض البحر الأبيض المتوسط فهي معنية بهذه المؤتمرات العالمية للتدخل ضمن مخططاتها ومنها :

- معاهدة رامسار(RAMSAR)
- معاهدة باريس المتعلقة بحماية الممتلكات العالمية، الثقافية والطبيعية.
- معاهدة برشلونة لتدارك ومحاربة تلوث المياه البحرية المتوسطية وحماية وتحسين الوسط البحري.
- مؤتمر جينيف (Genève) لتأمين حماية الفضاءات البحرية المهمة للمحافظة على المصادر الطبيعية للبحر المتوسط والمحافظة على الإرث الثقافي للمنطقة.
- المعاهدة ـ الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية.
- معاهدة كيوتو (Japon) التي تهدف إلى التقليص من الغازات المتسببة في الاحتباس الحراري.

من خلال هذه المعاهدات والمؤتمرات نلاحظ أن الجزائر أبدت أهمية كبيرة لحماية الساحل والبيئة ونجد في ولاية مستغانم بعض الآثار لهذه المعاهدات كونها منطقة ساحلية وبها مناطق رطبة مثل منطقة المقطع التي تخضع لمعاهدة RAMSAR كونها تعتبر محمية طبيعية ذات مناخ خاص بها (microclimat) كما يمكن أن تستغل هذه المنطقة لغرض السياحة.

أما فيما يخص الشواطئ فولاية مستغانم تزخر بعدد مهم من الشواطئ على مختلف أنواعها وهناك شواطئ كبيرة محمية بكثبان رملية مهمة تساعد على التبادلات الطبيعية بين هذه الكثبان والبحر وهي في صالح الشواطئ لذا هناك قوانين تحفظ هذه الأخيرة وذلك بمخطط التسيير المتكامل للمناطق الشاطئية والذي يهدف إلى :

- اعتماد مخطط منطقي يعمل على التنمية المستدامة للمناطق الشاطئية مع تأمين البيئة والمحيط وأخذهما بالاعتبار إلى جانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافي (*الشكل 1*) .
- حماية الشواطئ للاستفادة منها للجيل الحالي والأجيال المستقبلية.
- ضمان الاستخدام العقلاني للمصادر الطبيعية وخصوصا الماء.
- ضمان حماية النظام الإيكولوجي وحالة الطبيعة على الساحل.
- توقع وتنقيص المخاطر الطبيعية وخاصة التغيرات المناخية الناجمة عن النشاطات الإنسانية.
- الأخذ بعين الاعتبار المبادرة العامة والخاصة وكل القرارات المتخذة من طرف الإطارات العامة على المستوى الوطني، الإقليمي والمحلي والتي تهدف إلى استخدام الساحل.

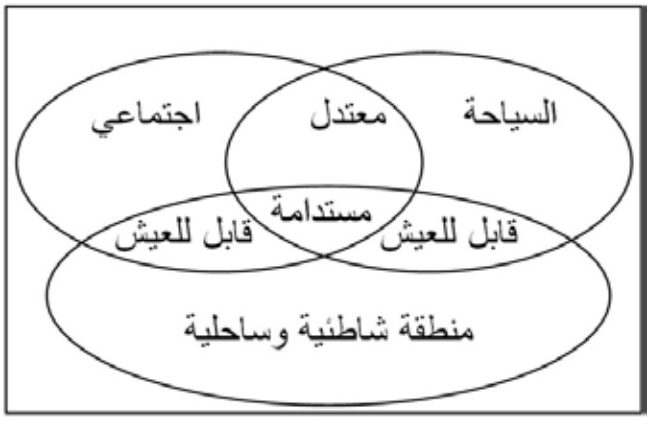

الشكل 1: مكونات السياحة المستدامة

يوضح هذا المخطط العلاقة بين مختلف العوامل المترابطة ببعضها البعض للتسيير الساحلي ودور السياحة في هذا المجال مع كل المقاييس الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

4.العوامل المتعلقة بالسياحة في المناطق الشاطئية (الساحلية) وولاية مستغانم كمثال :

تعرف المناطق الساحلية بعض العراقيل في عمليات التخطيط ناجمة عن السياسة المحلية والقطاعية التي تمتاز أحيانا بالتهاون والتنقيص من أهمية الساحل وتقديم بعض العوامل الأخرى لتلبية الحاجيات الآنية دون الرجوع إلى المخططات، فعدم توافق أدوات التهيئة العمرانية ومعارضة الفلاحين المدافعين على أراضيهم، وأزمة المياه وحساسية البيئة كلها عوامل تعيق عملية التنمية المرجوة، وهذا ما نسجله على أرض الواقع في السواحل الجزائرية. فولاية مستغانم كغيرها من الولايات هي ضحية لبعض التجاوزات فخلال البحث الميداني عبر مختلف المديريات الواقعة ضمن مجال الدراسة، صرح بعض القائمين على الإدارة أن هناك تهاونا في المحافظة على الساحل حيث أحيانا تصلهم قرارات بإعطاء رخص بناء وزيادة الضغط العمراني مما يقلص من قدرتهم على الحد من حماية الشواطئ أو الساحل بصفة عامة، من ذلك البناء على الساحل دون احترام حدود 100 م (*الصورة1*) المنصوص عليها في قانون الساحل وبناء بعض المشاريع السياحية لهيئات مختصة خارج إطار مخططات مناطق التوسع السياحي.

الصورة1 : البناء في حدود 100 م بشاطيء الحجاج

إن الثروات الغنية التي يتمتع بها الساحل المستغانمي ساهمت في استقطابه لمشاريع عديدة للتنمية منها ما يتعلق بمنشآت الميناء والنقل ومنشآت صناعية ذات أهمية عمومية مثل وحدات لتحلية المياه البحرية وكذا بنى تحتيه خاصة بالصيد والفلاحة الساحلية إذ تعتبر ولاية مستغانم ولاية ذات ساحل خصب وبالطبع المشاريع السياحية كلها ساحلية إذ تسجل بها 16 منطقة توسع سياحي(خريطة 2).

كل هذه النشاطات تعتبر إستراتيجية لمختلف برامج التنمية إلا أن التوفيق والتحكيم بين هذه النشاطات التي يمكن أن تحدث اختلافات من عدة تصورات أو تناقضات في بعض الأحيان، لا يمكن أن يتحققا إلا بإدراجها ضمن مخطط عام يأخذ بعين الاعتبار كل ما يتعلق بالساحل والتكامل بين هذه النشاطات، لذا يجب إحصاء كل العوامل المتعلقة بها مع ترتيبها حسب الأهمية وتوزيعها في المجال لتعطي لنا خطوة مهمة للتصرف.

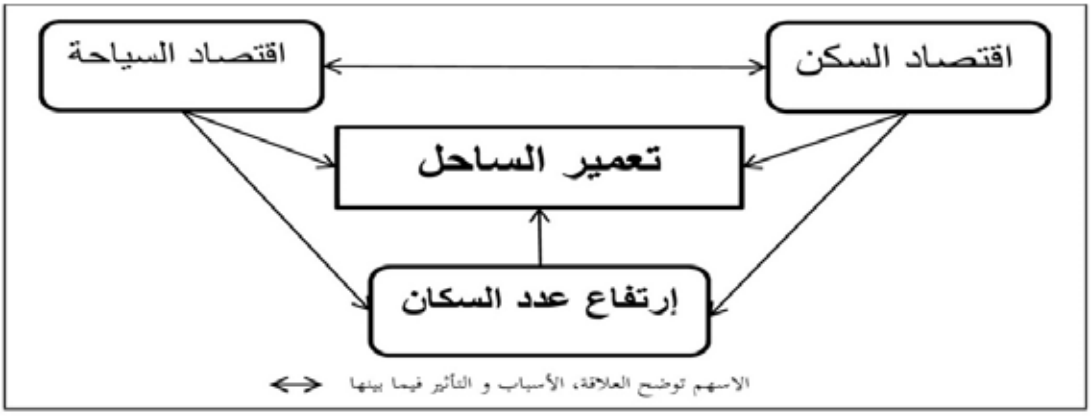

الشكل2:المحركات الحالية لتعمير الساحل

المصدر: (S Robert, 2009 , ص.28)

5.العراقيل الحالية لتنمية المستدامة للسياحة:

بعد مراجعة بعض الدراسات والتحاليل المتعلقة بالسياحة الجزائرية خصوصا بالولايات الساحلية ومقارنتها بولاية مستغانم استخلصنا تقريبا نفس المشاكل التي يمكن أن تحول دون تنمية متوازنة للسياحة الساحلية في الجزائر وولاية مستغانم خاصة نتيجة تصرفات وقرارات غير محسوبة، نحاول تلخيصها في بعض النقاط مثل :

1.5 عراقيل مؤسساتية وتنظيمية ::

- إهمال العوامل المهمة لدفع تنمية السياحة وحماية الساحل والتنقيص منها.
- غياب نظرة لإستراتيجية السياحة : مثل الاشهار والترويج للفنادق
- النظام الترتيبي للمشاريع يبقى تقريبيا ولا يعكس على أرض الواقع الخدمات والشروط المقترحة من الهيئات النظامية.
- غياب بعض النصوص التطبيقية لقانون الساحل يشكل عائقا لعمليات حماية الساحل على أرض الواقع : هدم البناءات المبنية على شريط 100م و 300م و معاقبة المتسببين فيها.

2.5. عراقيل تسييرية للوسائل و الأموال :

- الإمكانيات الموفرة و قدرات التسيير غير متوافقة
- مشكل التكوين فيما يخص الإداريين والتقنيين والمراقبين والمتابعين والمقيمين وهذا ما يلاحظ على مستوى المديريات، وحتى القائمون على هذا المجال في المستوى المحلي (ولاية مستغانم) خلال البحث الميداني يشكون من نقص التكوين كعدم إتقان اللغات الأجنبية من طرف أعوان الاستقبال وخاصة الانجليزية.
- نقص العمليات التحسيسية والتعريف بالوجهات السياحية لدعم السياحة الوافدة.

3.5. عراقيل تكنولوجية :

- نقص استعمال التكنولوجيا الحديثة بطريقة تتعامل مع التسيير الحديث والمعصرن فمثلا السائح لا يمكنه حجز غرفة في الفندق عن طريق الانترنت لان مصالح الاستقبال غير مجهزة بهذه الشبكات وهذا النوع من الخدمة ضروري في وقتنا الحالي.

4.5. عراقيل بيئية منها ناجمة عن تدخل الإنسان:

وهي متعددة ومتعلقة كذلك بالضغط على الساحل بمختلف أشكاله بما فيها السياحة الساحلية.

- عوامل تعرية الساحل
- التلوث البحري
- تدهور البنايات
- تهديد الكثبان الرملية)الصورة2)

5.5 عراقيل إجتماعية:

تتعلق عموما بمشاكل العمل والتوظيف التي تضمن تحسين المستوى المعيشي للحد من الآفات الإجتماعية وهو مهم جدا خصوصا بالنسبة للسكان الذين يتمركزون بالقرب من المناطق السياحية الساحلية، والمشكل الثاني هو كيفية تحسيس السكان بالعمل والمساهمة في التنمية المستدامة للسياحة.

6.السياحة و حماية النظام البيئي للشواطئ والساحل:

من الضروري تنمية السياحة دون المساس بالطبيعة أو التأثير عليها، فالسياح ينجذبون كثيرا للإستفادة من المناظر الطبيعية والتمتع بها، لذا يصبح النظام البيئي مهددا من جهتين ك الأولى هي المشاريع التي تنجز لأغراض اقتصادية والثانية هم السياح أنفسهم، فالتوافد الكثيف نحو الشواطئ في فترات الإصطياف مثلا يخلف تدهورا كبيرا لها.

وبالنسبة للقائمين على حماية الطبيعة والمحافظة عليها فإن السياحة جعلت الساحل والبيئة محل نزاع، إلا أن النظرة الحالية هي أنه لا يمكن الإستغناء على كلا العاملين لذا يجب أن ننتهج طريقة مقاربة وموازنة بين كل من المخططات السياحية وحماية البيئة وهذا ما يعمل عليه القائمون على هذا المجال لذا على الرغم من وجود هفوات وتجاوزات فيما يخص الساحل المستغانمي تعتبر السياحة بدورها مسؤولة عنها، خصوصا في مدينة مستغانم لما تشهده من توسعات عمرانية كثيفة ووحدات صناعية مضرة بالبيئة إلا أنه يمكن تدارك الوضع بالجهة الشرقية من الولاية لأنها لم تشهد هذه الظواهر سالفة الذكر بصفة كبيرة وذلك لوعورة تضاريسها.

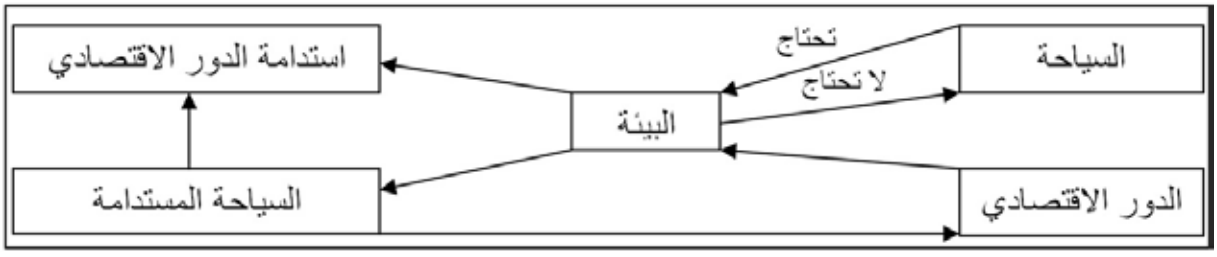

الشكل3: مخطط يبرز دور البيئة في العمليات الإقتصادية والسياحة

7. أهداف حماية البيئة الساحلية لخدمة السياحة:

1.7 حماية الموارد الطبيعية والمحافظة على المناطق الغير المبنية:

تعرف ولاية مستغانم مشاريع تنموية مهمة على الشريط الساحلي ذات أهمية اقتصادية، لذا من المهم جدا وضع دراسات حول عملية تأثير هذه المشاريع على البيئة وأهداف هذه الأنشطة ومدى توافقها مع مقومات التوازن البيئي للمنطقة المعنية بطرح التهديدات الممكنة التي تتربص بالمجال والسكان والعوامل الإيكولوجية.وهذه الدراسة من الأحسن أن تعرض بعض البدائل الهادفة للتقليل من النتائج السلبية.

ومن أهم المشاريع الكبرى في ولاية مستغانم عملية تحلية مياه البحر حيث أن دراسة مدى تأثير هذه المشاريع على البيئة مهمة لما لها من تأثير قوى ولقربها من مناطق التوسع السياحي التي يمكن أن تتضرر من مخلفات محطات التحلية هذه. كما أن هذه الأخيرة بدورها لها تأثيرات جانبية وسلبية على الساحل لذا يجب أن تعتمد حسن التخطيط فيما يخص الخدمات المتعلقة بها والتي بحسن توزيعها حسب قدرة هذا المجال من كل الجوانب بما في ذلك الإيكولوجي، فولاية مستغانم بها 16 منطقة توسع سياحي موزعة كلها على الساحل وذات طبيعة شاطئية منها منطقتان تعرف بعض عمليات تهيئة ملحوظة هي وريعة وصابلات كما تعرف هذين المنطقتين توافدا كبيرا للمصطافين إذ تقدر ب 8 ملايين مصطاف كما أن الفنادق كلها توجد بهذين المنطقتين وذلك لقربهما من مدينة مستغانم.

2.7 . المحافظة على الكثبان الرملية :

من الواضح أن الكثبان الرملية تشكل عوامل كثيرة ومهمة لا نقاش فيها فيما يخص دورها في المحافظة على الشواطئ بطبيعتها البيئية وكل ما يشغل هذا المجال وحتى السياحة لما لها من منظر جميل. وهناك بعض الإنتهكات مورست على هذه الكثبان فخلال سنوات 1996-1997 كانت هناك عمليات استغلال لهذه الكثبان خصوصا في منطقة المقطع وذلك اعتمادا على تصريح سلمته السلطات المحلية لغرض البناء. وقد أثر هذا الاستغلال بطريقة غير مباشرة على النشاط الإقتصادي وعلى السياحة الساحلية بصفة خاصة، والساحل هو المتأثر الأول بطبيعة الحال، حيث ان « استعمال الكثبان الرملية في مشاريع موادالبناء تهدد باختفاء الترسبات المهمة في التوازن الطبيعي للساحل » (باسكوف 1996، سيزاراسيو وآخرون 2004) فزوال الرواسب الرملية ينتج عنه هبوط واختفاء للشواطيء وجعلها أكثر عرضة للحت. وقد تفطنت الدولة لهذا الوضع فمنعت هذا النشاط المنتهك للطبيعة إلا أنه مازالت هناك بعض عمليات سرقة الرمال بطريقة غير شرعية من طرف الأفراد في غياب مراقبة الدولة لهذا النوع من التصرف.

3.7. تحقيق نظام بيئي ملحوظ :

لا يمكن تنمية السياحة بإيقاع بيئي إلا بتوفير طاقات تقنية ومالية وإستراتيجيات مدروسة فالجزائر قامت بتجنيد بعض المصالح والإدارات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع السياحة والساحل مثل المفوضية الوطنية للساحل (CNL) والمدارس والمعاهد الخاصة بالسياحة ومراكز التكوين المهني والمركز الوطني لتنمية المصادر البيولوجية (CNDRB) والمرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (observatoire ONEDD) والمدرسة الوطنية العليا للعلوم البحرية وتهيئة الساحل(ENSSMAL) والوكالة الوطنية للتنمية السياحية (ANDT) والوكالة الوطنية للتغيرات المناخية (ANCC). لكن معظم هذه المؤسسات تعاني من نقص الكفاءات المهنية المؤهلة فيما يخص معنى الإستدامة والتنسيق بين مختلف الهيئات والمصالح وغياب العمل الجماعي على أرض الميدان، لذا يعتبر التكوين التطبيقي مهما جدا لفهم قدرة البيئة الساحلية وتوافقها مع النشاط

الصورة 2 : مرملة قريبة من البحر

السياحي وتنميته في هذا المحيط، كما يجب تحديث برنامج التكوين الذي يتضمن بالأساس :
- تسيير وحماية النظام البيئي للشواطئ.

- الإستدامة : نظرة مستقبلية لعوامل التنمية المستدامة وشروطها.
- التسيير المتكامل للمناطق الشاطئية.
- تأثر المناطق الشاطئية بالتحولات المناخية وعوامل الضغط والتعرية الشاطئية.
- الأخطار البيئية في المناطق الشاطئية والساحلية.
- المراقبة البيئية في المناطق الشاطئية.

8.أهم نقاط ضعف السياحة في الجزائر على حسب المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) :

قصد النهوض بالسياحة عمل المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل بالوقوف عند أهم أسباب ضعف السياحة بالجزائر، وأشار إلى ضرورة تداركها ونذكر منها :

- غياب التعريف بالمنتوجات السياحية الجزائرية.
- مؤسسات إيواء وفنادق غير كافية وذات نوعية رديئة، ما يسجل عجزا في قدرة طاقات الإستقبال، كما أن الأسعار المعتمدة تعتبر باهظة بالنسبة للسائح الوطني.
- عدم التحكم في التقنيات الجديدة في تسيير السوق السياحية يلبي حاجيات السياح حسب نوعيتهم.
- نقص التأهيل للموظفين العاملين في القطاع السياحي.
- ضعف المنتوجات السياحية الجزائرية وقلة تنوعها.
- نقص النظافة والصيانة بصفة عامة (القطاع العمومي والخاص).
- غلاء الأسعار بالنسبة للسكان المحليين مقابل جودة دون المستوى مقارنة مع المنافسة العالمية.
- وجود سياحة غير منظمة وعشوائية أو فوضوية.
- ضعف خدمات النقل ونقص جودتها.
- غياب تقييم ومتابعة لتطورات السياحة الوطنية والخارجية.
- غياب صورة حقيقية على السياحة في الجزائر مما يصعب عملية تسويق السياحة الخارجية نحو الجزائر.

9.الترددات على الشواطئ وتحسين عملية تسيير التدفقات عليها على حسب الشروط الملائمة لها:

عملية الترددات السياحية غير المنظمة لها تأثير سلبي على الشواطئ والساحل بصفة عامة لذا فمن بين الأهداف المهمة للمحافظة على هذه الشواطئ هي:

-التحكم في التدفقات السياحية والمصطافين.

-تحديد مناطق توسع عمراني جديدة.

الجدول: توافد المصطافين على الشواطئ بولاية مستغانم(يوليو 2011)

إسم الشاطئ	عدد المتوافدين الشهري
سيدي منصور	783220
استيديةI	289210
استيدية شرقا	513360
ا وريعة	416950
صبلات 1	905480
صبلات 2	351640
خروبة	563155
شليف شاطئ	561215
الصخرة	756200
الشعايبية	561750
بن عبد المالك رمضان1	205235
بن عبد المالك رمضان 2	459405
حجاج1	513165
حجاج2	367850
الميناء الصغير	884445
الميناء الصغير شرقا	368015
عين ابراهيم1	460270
عين ابراهيم2	91755
سيدي العجال	113625
بحارة	270995
شاطئ سيدي عبد القادر	168215
المجموع	9605155

المصدر: الحماية المدنية

ما نلاحظه في هذا الجدول هو الاكتظاظ الكبير على سواحل مستغانم أي ما يقارب 10 ملايين مصطاف وهذا له اثر مباشر على البيئة الساحلية لولاية مستغانم ومن أهم الأهداف العملية :

- إنشاء وإحترام توجيهات دفتر الشروط الخاص بمناطق التوسع السياحي في إطار التهيئة العمرانية.
- تسهيل عملية الوصول إلى مناطق التوسع السياحي.
- التحكم العقلاني في التدفق نحو الشواطئ.
- تشجيع المستثمرين ذوي الخبرة في المجال.
- توسيع وتقوية عملية الأمن والنظافة والصحة.
- تجهيز الشواطئ بقدرات مادية وبشرية للتسيير والحماية المستدامة.
- المراقبة المستمرة لمستخدمي الشواطئ.

الصورة 3 : شاطئ وريعة بولاية مستغانم

10.دور تحسين مستوى السوسيوإقتصادي في السياحة المستدامة :

تعتبر إستراتيجية التنمية المستدامة الإنسان محور النظام، فالمستوى الإجتماعي والإقتصادي هو أول هدف تؤول إليه هذه الإستراتيجية ولكي تعتبر مستدامة، يجب أن تكون لها إنعكاسات إيجابية على الحياة اليومية السكان المحليين والمنطقة التي يشغلونها وهي البيئة الساحلية، كولاية مستغانم التي تعتبر نظريا ولاية سياحية بالدرجة الأولى تختص بالسياحة الشاطئية، لذا يجب أن تكون هناك توجيهات نحو التنمية الإجتماعية والإقتصادية، ومساهمة السكان المحليين في تنمية هذا الإقليم الحساس.

11 .ضرورة إدماج النشاطات مع الأخذ بالإعتبار خصائص المجال في تنمية سياحية مستدامة :

إن " توزيع الصناعات والمصانع يرتبط باقتصاد مخطط وبالمبادئ الشيوعية التي تهدف إلى توزيع الثروات بالتساوي بين مختلف جهات القطر دون اعتبار للعراقيل الطبيعية والبشرية" [التيجاني، م. ب.، 1987، ص 182] وهذه السياسة انتهجت في الجزائر وخصوصا " التمركز الصناعي الساحلي المهيمن على النظام الحضري في البلاد" [التيجاني، م. ب.، 2000، ص 42]. فولاية مستغانم تزخر بصناعات ثقيلة على مستوى الجهة الغربية من شريطها الساحلي، كمحطتي تحلية المياه البحرية التي هي في طور الإنجاز ويمكن أن تستفيد منها المناطق السياحية من حيث التمويل بالمياه لكن يجب إرفاق هذه الوحدات بدراسة مفصلة حول تأثيرها على البيئة، وهناك أيضا وحدة صناعة السكر التي تم إيقافها ويمكن تحويلها إلى مصنع بالمعنى المختصر صديق للبيئة، ويوجد كذلك مصنع الكلور الذي يتموضع بمحاذاة منطقة التوسع السياحي صابلات ويخلف ورائه مواد كيميائية خطيرة على المصطافين وهو ما يستوجب إعادة النظر فيه وتوجيهه نحو المنتوجات التي لا تكون أضرارها خطيرة وأيضا تصفية مخلفاته وذلك لإمكان إدخاله في إطار التنمية المستدامة. هذه التقاربات ما بين مختلف النشاطات وعلاقتها بالسياحة واحترامها لتوازنات البيئة يمكن من تفادي الخلل الذي ينشأ بينها ومن العمل على أن تكمل المنتوج السياحي وتسير نحو الإستدامة.

12. أثر النشاط السياحي على المتغيرات السكانية في الساحل المستغانمي:

يعتبر الساحل المستغانمي إقليما ذو طابع سياحي بامتياز انطلاقا من المنظور الطبيعي وهو ملائم جدا للنشاط السياحي إلا أنه لا يكون كذلك إلا إذا توافق مع المردود الذي يعطيه من يشغل هذا الحيز من سكان. وعندما يختار السائح هدف رحلته السياحية يخضع نفسه للمقارنات بين الأماكن المختلفة حسب الخدمات المتوفرة فيها ويختار منها ما يناسبه، ويتألف ذلك المنتوج الذي يحجزه السائح ويشتريه من الخدمات المعروضة في هذا المكان أي الإقليم السياحي، ويمكن أن تكون هذه الخدمات فندقا أو منتجعا فيه

جميع المنشآت الضرورية من أجل تنظيم الراحة وإقامة السياح بشكل لائق، ويمكن لهذه المنطقة من الأرض أن تشمل مقاطعة ما أو إقليما ما أو دولة أو حتى مجموعة من الدول التي يختارها السائح لرحلته السياحية.

والساحل المستغانمي يمكن أن يكون إقليما سياحيا بإمتياز بما يمتلكه من ميزات وعوامل جذب سياحي ومنتجات سياحية ذات خصائص جذب متجانسة، كما يمكن أن يكون أكثر الأقاليم تميزا وشعبية بالنسبة إلى غالبية سكان الأقاليم المجاورة بعناصره الطبيعية وغير الطبيعية ومقوماته الثقافية والحضارية ومواقعه الأثرية.

وللموقع الجغرافي مكانته الهامة وهذا ما يميز الساحل بقربه من مناطق وجود الطلب السياحي الكامن والحقيقي وباستطاعته أن يؤمن احتياجات ورغبات الطلب السياحي مستقبلا إذا تم الإستثمار السياحي وبالشكل العقلاني والسليم وإذا وجدت درجة كافية من الإنفتاح للسوق السياحي وتوفرت بنية تحتية كافية للتطور الإقتصادي خاصة وأنه يمتلك مساحات هامة للتوسع المستقبلي لا تزال غير مستثمرة. فالموقع الجغرافي الإقتصادي بالنسبة لبعض الأقاليم السياحية القريبة منه لا سيما وهران، تنس بالشلف أو الجهة الغربية من الشمال الجزائري بصفة عامة والذي يرتبط معها بحدود إقليمية مناسبة بالنسبة لأقاليم الطلب المذكورة إضافة إلى الموقع الجغرافي النقلي وارتباطه بحوض البحر الأبيض المتوسط أي خصائص طبيعية متشابهة نوعا ما، وظروف إقتصادية إجتماعية داخلية ملائمة للتطور اللاحق من خلال الإستثمارات السياحية القادمة في مختلف مجالات الأنشطة والتي تعرض خدمات متنوعة لفائدة السائح، هذا إضافة إلى خصائص السكان المحليين وانفتاحهم وحفاوتهم، هذه العوامل والميزات والظروف تجعل من الساحل إقليما سياحيا بكل مقوماته الطبيعية والبشرية.

أما فيما يخص الخدمات في الوقت الراهن لفائدة السكان المحليين في إطار السياحة غير المنظمة أو الغير المنضبطة، لابد من ذكر أن مفهوم الخدمات واسع رحب فهنالك نوعان منها: أولهما الخدمات الإنتاجية الموجهة لخدمة العملية الإنتاجية وتسهم في قيام المؤسسات الإنتاجية وتطورها وثانيهما الخدمات الموجهة إلى المجتمع أي الخدمات السكانية والتي تتضمن فروعا عديدة هي : خدمات السكن والمرافق، تجارة التجزئة، المرفق، خدمات التغذية، محلات تقديم الطعام للعامة، الخدمات المعيشية أو الحياتية العامة أو الشخصية وخدمات سياحية. ويعتبر قطاع الخدمات نشاطا إجتماعيا ومجالا غير إنتاجي لتلبية احتياجات شخصية معينة، صاحب الطلب الفردي أو الزبون المستهلك لهذه الخدمة، إذ يمكن للخدمة أن تظهر بشكل صرف (سائق، بائع، خدمات منزلية، إصلاحات...إلخ). ويتطور مجال الخدمات في العديد من الدول بصفة موازية للإنتاج المادي، وهو مقياس تطور لبعض البلدان المتقدمة من خلال الخدمات المقدمة بشتى أنواعها التجارية، خدمات معيشية، خدمات تربوية وتعليمية، رعاية صحية، خدمات مالية، تأمين إجتماعي ورعاية إجتماعية مع خدمات ترويحية وسياحية.

فإذا ما أخذنا قطاع الخدمات في الساحل المستغانمي من قبل السكان المحليين هنالك ميل غير منظم إلى تقديم خدمات بسيطة على حساب الإنتاج المادي مما يؤدي إلى تراجع الإنتاج من الموارد الزراعية نتيجة هجر الأراضي وتدني مداخيلها الزراعية مقارنة مع ارتفاع أسعار المدخلات الفلاحية وهو ما جعل المزارعين يتجهون إلى ممارسة أعمال مؤسمية أحيانا.

بالمقابل نقول إن قطاع الخدمات جزء من المجال الغير الإنتاجي للإقتصاد الوطني إذا كان منظما وموجها ومجال الخدمات بالتعريف كمجمل فروع الإقتصاد الوطني والمحلي التي تبرز سلعتها على شكل خدمات، وهكذا يتحول مجتمعنا في الساحل المستغانمي إلى مجتمع خدماتي، إذا تم استثمار منشآته السياحية بالشكل الصحيح، لذلك يتوجب على الإقليم المنتج للخدمات السياحية أن تكون له قدرة على تكييف خدماته مع حاجات السياح وطلباتهم، وهذا مقياس للقدرة التنافسية والهدف الإستراتيجي للإقليم ضمن أقاليم الجوار. وإن كان السكان الذين يقفون موقفا إيجابيا من السياحة في منطقتهم وضمانهم لحسن الضيافة، فهذا يسهل ترويج المشاريع السياحية، وإن التعاون المتبادل للوسط المحيط والإقليم وخصوصا موقف السكان من التأثيرات الخارجية الإيجابية والسلبية أو ردة الفعل على النزاعات والتوجهات الإيجابية والسلبية تؤثر أيضا على حالة المقدرة التنافسية، لذلك يجب استعمال التفكير الموجه إلى مستهلك الخدمة ألا وهو السائح وبشكل سليم.

13. .حصة مستغانم من اهتمامات الدولة بالسياحة والساحل:

تعاني السياحة الساحلية بالولاية من نقائص عديدة على مستويات مختلفة منها النقص في طاقة الإيواء، حيث تم التركيز كثيرا على هذه النقطة على مستوى بلديات الولاية، وهناك أيضا الأمن على مستوى الشواطئ، والفوضى الناجمة من مستعملي هذه الأخيرة...إلخ،. وهناك خلاصة عملية تقييمية قام بها القائمون على قطاع السياحة بمناسبة الموسم الإصطيافي لعام 2010 حيث قام وزير السياحة بتكليف الإطارات المعنية بأخذ المعايير اللازمة للتكفل بالمصطافين والشواطئ على حد سواء كما شجع في موسم 2011 على الاستثمار في المشاريع السياحية بمختلف أنواعها وفيما يخص السكن في المدن الساحلية ووضعها في إطار تنظيمي وإنشاء مخططات تهيئة الشواطئ (ZET :zones d'expansions touristiques)، وفرض عامل الإحترافية لمن يريد استغلالها و"تنشيط تنظيمات مختلف المهنيين والمتدخلين في القطاع باعتبارهم شركاء أساسيين في وضع حيز التنفيذ لمشاريع برامج السياحة والصناعة التقليدية" (جريدة النهار، 2012). فولاية مستغانم كونها ولاية ساحلية كانت معنية بدعوة وزير السياحة إلى رؤساء بلدياتها إلى اجتماع خص 14 ولاية ساحلية لتحسيس رؤساء بلدياتها بمشاريع التهيئة المقترحة من طرف الدولة فيما يخص إعادة تأهيل مختلف المناطق الساحلية، والشواطئ المدرجة ضمن السياحة الساحلية الوطنية مما شجع المهتمين بهذا القطاع على محاولة الاستفادة من أهم الحوافز مع الأخذ بعين الإعتبار التدخلات التي قام بها كل واحد منهم على حسب الإقليم الذي يشغله وأهم العراقيل التي يواجهها في عملية التسيير نحو تنمية سياحية ساحلية مستدامة، وهكذا أنشأت لجنة مختصة لأخذ كل إنشغالاتهم ووضع مخطط عمل يرتكز على هذه المعطيات للدفع نحو سياحة ساحلية مستدامة منها توظف هذه الأدوات في مناطق التوسع السياحي (المخطط الوطني للتهيئة العمرانية، 2025)، وساحل ولاية مستغانم يتكون من 15 منطقة توسع سياحي بحالة عذراء تقريبا وبمساحة 1995هكتار قابلة للتهيئة يمكن أن تستوعب 53550 سريرا ويمكن أن تسمح باستدراك التأخر المسجل في التجهيزات (الفنادق)، وتؤدي الى تخفيف الضغط على بعض الشواطيء مثل ستيديا فضلا عن خلق فرص عمل جديدة.

خريطة 2 : تصنيف مناطق التوسع السياحي الساحلية لولاية مستغانم حسب الاولوية

الخلاصة:

الساحل هو مجال مهدد بدرجة كبيرة في الجزائر نتيجة ما طرأ عليه من تغيرات في مختلف الميادين (إقتصادية، بيئة...إلخ)، إذ المشاهد والموارد الطبيعية للساحل هي المادة الأولية للسياحة، فالمخاطر تنجم عن عملية تهيئة عشوائية كالتوسعات العمرانية والفنادق على شاطئ البحر ووحدات صناعية ملوثة...إلخ، مما يستوجب التفطن إلى حماية هذا الإرث الثمين الذي لا يمكن أن يعوض إذا تم العبث به، وولاية مستغانم تعتبر كخير عينة لدراسة السياحة الساحلية بالجزائر لما تزخر به من ساحل متنوع على مدى 124 كلم، حيث هناك جهة تعرف تمركزا لنشاطات إقتصادية كبيرة كالميناء والوحدات الصناعية والتمركز السكاني الكبير...إلخ، وجهة أخرى لازالت تقريبا على حالتها الطبيعية، لذا فالسياحة بولاية مستغانم تدخل في عمليتين مختلفتين من التسيير: الأولى الطريقة التي ندمج فيها السياحة بعملية تكاملية بين هذه الظواهر المختلفة منها الإقتصادية والإجتماعية والتوسعات العمرانية...إلخ. والثانية التسيير العقلاني في إطار تنمية مستدامة للمناطق الخلابة والتي هي في طريق الاستغلال، و لتحقيق نجاح السياحة المستدامة على ساحل مستغانم يجب التوفق في ادماج هذين العاملين الموجودين في منطقة مشتركة، ألا وهي الساحل.

المراجع :

- (1) محمد البشير التيجاني(1987):« مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة » ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.
- (2) محمد البشير التيجاني(2000) :« التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر » ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.
- (3) جريدة النهار، يوم 2012/04/01
- (4) المخطط الوطني للتهيئة العمرانية 2025

REFERENCES

1. *Cote M. (1983):* «L'espace algérien», Office des Publications Universitaires, Alger.
2. *Mohamed-Cherif F.Z.* (2004): «L'activité portuaire et maritime de l'Algérie: problèmes et perspectives» Office des publications universitaires, Alger.
3. *Robert S. (2009).* La vue sur mer et l'urbanisation du littoral, thèse de doctorat en géographie, Université de la Rochelle, France.
4. *Cesaraccio M., Thomas Y.F., Diaw A.T. et Ouegnimaoua L. (2004):* «Impact des activités humaines sur la dynamique littorale: prélèvements de sables sur le site de Pointe Sarène, Sénégal». *Géomorphologie: relief, processus, environnement.* N 1. Pp. 55–64.
5. *Paskoff R. (1996)* Aménagement du littoral et protection de l'environnement en France, l'*information géographique*, vol. 60. Pp. 157–166.

Pr. Mohamed Chérif[1]

SITUATION AND THE IMPACT OF TOURISM ON THE COAST OF ALGERIA: THE CASE OF MOSTAGANEM

Abstract. *This paper demonstrates that the coastline of the western province of Mostaganem is subjected to a touristic and land pressures adding to that ecological hazards resulted from the absence of land planning. Algeria has neither invested on tourism nor thought of long term solutions. However, currently there seems to be a greater awareness from private and public authorities: themes like «environment, land planning and sustainable development in tourism» are at the centre of talks among tourism specialists.*

The aim of this paper, is to assess the current situation of tourism in this western coastline and suggest measures for its planning and sustainability.

Key words: *Algeria, sustainable development, coastline, Mostaganem, pollution, seaside tourism.*

УДК [338.486+323.17]:002.6

И.Л. Семичастный[2]**, Э.М. Лебезова**[3]

УСТОЙЧИВЫЙ ТУРИЗМ, КАК НЕОТЪЕМЛЕМАЯ ЧАСТЬ УСТОЙЧИВОГО РАЗВИТИЯ НЕПРИЗНАННЫХ ТЕРРИТОРИЙ

Резюме. *В работе рассматривается стратегия развития туристско-рекреационной сферы на непризнанных территориях ДНР и ЛНР в условиях продолжающегося геополитического конфликта. Предлагаются актуальные направления въездного туризма с перспективой его трансформации в устойчивое состояние.*

Ключевые слова: *устойчивый туризм, непризнанные территории, красный туризм, устойчивое развитие, туристический портал.*

---

[1] FZ University Professor, National Maritime School Bouismail, (Algeria) Kanssab. O. Assistant lecturer, Oran University (Algeria); e-mail: medcherif.fz@gmail.com.

[2] Донецкий государственный университет управления, кафедра информационных технологий, Донецк, 83015, Украина, канд. техн. н.; e-mail: semich55@inbox.ru.

[3] Донецкий государственный университет управления, кафедра информационных технологий, Донецк, 83015, Украина, научн. сотр.; e-mail: ellis54@rambler.ru.